الاجور ، ورفع الاجور اجماليا بنسبة ٢١ ٪ ، لكن المستخدمين رفضوا هذا الاقتراح ، ووصلت المفاوضات الى الطريق المسدود الذي لم يؤد الا الى اعلان المستخدمين عن « نزاع العمل » ، وهو الحلقة الاخيرة التي تسبق اعلان الاضراب .

وفي يوم ٧٢/١٢/١٩ اعلن ٢٥٠ عاملا مؤقتا يعملون في ميناء حيفا الاضراب ، الذي سببه « عدم الاستجابة لمطالبهم في تثبيت القدماء منهم ، وزيادة اجورهم ... لكن لم تنجم عن الاضراب — خلال يومه الاول — اية عراقيل ، لان العمل في الميناء كان متوقفا تلقائيا ، بسبب ... الامطار » (رصد اذاعة اسرائيل ٧٢/١٢/١٩) ، وبعد يومين من استمرار هطول الامطار ، وتوقف العمل في الميناء بالنتيجة « استؤنف العمل في ذلك المرفق بثلثي طاقته فقط نظرا لاستمرار اضراب عمال المناوبة الاولى — وهم العمال الـ ٢٥٠ المضربون » (رصد اذاعة اسرائيل ٧٢/١٢/٢١) .

واستمر تصاعد موجة الاضراب في اسرائيل حتى نهاية الشهر الماضي ، ومطلع السنة الجديدة ، حيث أعلن ٣٠ ألفا من المهندسين والفنيين المهرة والفنيين ، وكذلك ٢٠٠٠ من مستخدمي العقول الالكترونية اضرابا تحذيريا لمدة ٢١ ساعة (من العاشرة صباح يوم ٧٣/١/٢ حتى السابعة من صباح اليوم التالي) احدث عراقيل في تزويد الطاقة الكهربائية وسير القطارات ، والاتصالات الدولية ، وتوقف البث التلفزيوني (باستثناء برنامج اللغة العربية وبرنامج الاخبار) ، وكذلك توقف العديد من برنامج الاذاعة (رصد اذاعة اسرائيل ٧٣/١/٢) .

وفي حين قدرت خسائر الاضرابات في القطاعات المختلفة بين عدة آلاف وعشرين مليون ليرة ، فان العقوبات (الاضراب التباطئي) التي فرضها ٣٢٠٠ من مستخدمي ضريبة الدخل قد نتج عنها اضرار «قدرت بخمسين مليون ليرة» ، واستمر المستخدمون في اضرابهم رافضين نداء سكرتير هستدروت موظفي الدولة ، الذي اقترح عليهم طرح مطالبهم امام لجنة مشتركة من الهستدروت والحكومة ، لكن بعد تشكيل لجنة خاصة من ممثلي الحكومة والهستدروت لدراسة « المطالب الخاصة » لمستخدمي ضريبة الدخل ، قرر المجلس القطري لهؤلاء المستخدمين (يوم ٧٢/١٢/١٣) الاستجابة لنداءي وزير المالية والهستدروت وعادوا الى العمل المنتظم .

وكان بعض رجالات الاقتصاد في الحكومة قد قالوا ان الضرر نتيجة سلسلة الاضرابات المتتالية في بعض القطاعات ، قد شمل كافة القطاع الاقتصادي بسبب: حوادث العطل التي طرأت على اجهزة التلفون ، وحوادث العطل في الاعتدة الهندسية في البريد ، وخسائر شركات الطيران والفنادق وأماكن الضيافة ، والتأخير في استيفاء ضريبة الدخل ، ولم تحدد الخسائر المادية ، حيث اكتفت المصادر المذكورة بالقول « ان الاضرار تقدر بعشرات الملايين من الليرات » . (رصد اذاعة اسرائيل ٧٢/١٢/٤) .

وبشكل اجمالي فقد خسر القطاع الاقتصادي في اسرائيل ، كما أعلن ذلك يوسف الموغي وزير العمل في الكنيست (٧٢/١٢/٢٦) نحو ٢٠٠ الف يوم عمل ، اي حوالي ٢١ ألف يوم عمل اكثر من العام الذي سبقه . وقبل الموغي كان ابراهام كاتس عضو الكنيست من قبل « فاحال » قد أعلن في الكنيست يوم ٧٢/١٢/١٩ ، ان القطاع الاقتصادي في اسرائيل قد « خسر في السنوات الخمس الماضية ما يناهز مليون يوم عمل ، بسبب الاضرابات التي كان معظمها في الخدمات العامة » .

وقد ردت صحيفة « هآرتس » (٧٢/١٢/١) ارتفاع موجة الاضرابات منذ مطلع الشهر الماضي الى وجود « لغم » في اتفاق الاجور الذي وقعته الحكومة وهستدروت مستخدمي الدولة يوم ٧٢/١١/١٢ . وهذا اللغم في اعتقاد صحيفة « هآرتس » هو البند ٢٧ من ذلك الاتفاق الذي نص على « ان هستدروت مستخدمي الدولة تحفظ لنفسها حق تقديم الطلبات الاضافية المتعلقة بشروط عمل محددة ومتميزة ، فقط لاماكن عمل خاصة ، ليس لها اي اثر على أماكن العمل الاخرى في الدولة » . « وتفسير هذا البند » — تتابع الصحيفة — « انه بعد يوم ١٢/ ٧٢/١١ ، اليوم الذي وقع فيه اتفاق الاجور الذي ضم ٥٥ الف عامل في خدمة الدولة ، وضمن زيادة رواتب بلغت نحو ١٥ ٪ ، فتح الباب لمفاوضات جديدة حول زيادة الاجور في أماكن « محددة » . ويرى ، نتيجة هذا البند ، كل قطاع مستخدمين في اجهزة الدولة أن من صالحه الاعلان عن مكان ونوعية عمله بأنه « خاص ومتميز » ، ليخلص من هذا الى تقديم لوائح الطلبات مهددا سلفا بلجوئه الى الاضراب في حال رفض طلباته او تأجيل البت فيها .

أما أقدر القطاعات على فرض تميزها وخصوصية